عن ابيه عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من احيا ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق ورواه الطحاوي في شرح الآثار باسناده الى كثير بن عبد الله عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا مواتا فهي له ورواه ايضا باسناده الى سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احاط حائطا على ارض فهو له ولانه عين مباحة اوما لا مباح فلا يمتنع تملكه اي اذن الامام كالحشيش والصيد ولابي حنيفة رضي الله عنه ما روى ابو يوسف في تصنيفه المسمى بكتاب الخراج عن ليث عن طاوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عادي الارض لله ولرسوله ثم لكم من بعد فمن احيا ارضا ميتة فهي له وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين الى هنا لفظ كتاب الخراج والمراد من العادي الذي تقدم خرابه ولا يعرف له مالك وجه الاستدلال انه اضافه الى الله والى الرسول وكل ما اضيف الى الله ورسوله لا يجوز ان يختص احد بشيء منه الا باذن الامام كالمعدن في باب العشرية لما اضيف الى الله ورسوله لم يختص احد بشيء منه الا باذن الامام فعلم ان المراد من قوله من احيا ارضا ميتة فهي له هو ما اذا كان باذن الامام يدل عليه ما روي معاذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ليس للمرء الا ما طابت به نفس امامه ولان ما يتعلق به حق جماعة المسلمين لا يختص به واحد دون واحد الا باذن الامام لعلة مال بيت المال وتياسها على الحشيش والصيد لا يصح لان الامام لا يملك ان يفرد واحدا دون واحد بذلك لو امر واحدا ان ياخذ شيئا من الحشيش او صيد بعينه في براري لا يملكه المامور قبل الاخذ والاصطياد دون غيره لو اخذه كان اولى به من تملك الموات فان المامور بالاحياء يملكه بنفس الاحياء قبل الاحياء اذ الحظ له فكيف يكون اولى من غيره ولان الامام يملك الارضين الموات لانه لو باعها جاز ولا يملك الصيد ولهذا لو باع الصيد في البر لم يجز فظهر الفرق بين المقيس والمقيس عليه كذا ذكر الطحاوي في شرح الآثار وقد اخذ الطحاوي في مختصره بقول ابي حنيفة وهذا التقرير محمل قوله عليه السلام من احيا ارضا ميتة فهي له على انه اذن لقوم مخصوصين لقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه لا نصب الشرع حتى يكون حكما كما قوله عليه السلام من قاتل او رمى فصاعدا فله سهم فليتصدق وليتوضا وقال ابو عبيد في كتاب غريب الحديث قال هشام العرق الظالم ان يجيء رجل الى ارض قد احياها رجل قبله فيغرس فيها نخلا او يحدث فيها

شيئا ليستوجب به الارض وسرق في الباب قوله لعرق ظالم اي الذي عرق ظلما بقوله كما في سائر المغانم يعني قبل القسمة ويجب فيه العشر ذكره تفريعا على مسئلة الوديعة قال الامام الاسبيجابي في شرح الطحاوي واذا املك ارض الموات باذن الامام او بغير اذنه على الاختلاف فزرعها فانه يتطر ان زرعها بماء السماء فهي ارض العشر وان زرعها بماء ظهر من انها ارض المسلمين فعلى قول ابي يوسف حكمها حكم تلك الارض التي هي فيها وذلك ان كانت من ارض الخراج فهي من ارض الخراج وان كانت من ارض العشر فهي من ارض العشر وعند محمد ان كان الماء الذي ساقته اليها من مياه الانهار العظام كالنيل والفرات وما اشبههما فهي من ارض العشر وان كان ذلك الماء من نهر حفره الامام من مال الخراج فهي ارض خراج وبه اخذ الطحاوي وقال ابو يوسف في كتاب الخراج ومن احيا ارضا مواتا مما كانت المسلمون افتتحوها مما كانت في ايدي اهل الشرك عنوة وقد كان الامام قسمها بين الذين افتتحوها وحمسها فهي ارض عشر لانها حين قسمها بين المسلمين صارت ارض عشر فيؤدي عنها الذي احياها العشر كما يؤدي هؤلاء الذين قسمها الامام بينهم وان كان الامام حين افتتحها تركها في ايدي اهلها ولم يكن قسمها بين من افتتحها كما كان عمر بن الخطاب ترك السواد في ايدي اهله فهي ارض الخراج يؤدي عنها الذي احياها منها شيئا الخراج كما يؤدي الذين كان الامام اقرها في ايديهم وايا رجل احيا ارضا من ارض المواسي من ارض الجبال وارض العرب التي اسلم اهلها عليها فهي ارض عشر وهي له وان كانت من الارضين الذي افتتحها المسلمون عما في ايدي اهل الشرك فان احياها وساق اليها الماء الذي كانت في ايدي اهل الشرك فهي ارض خراج وان احياها بغير ذلك الماء الذي هيء اشتق لها بئرا او عين استنبطها فهي ارض عشر وان كان يستطيع ان يسوق الماء اليها من الانهار التي كانت في ايدي الاعاجم فهي ارض خراج ساقه اول مسقه الى هذا لفظ ابي يوسف في كتاب الخراج قوله فلو احياها ثم تركها فمر بها غيره فقد تقل الثاني احق بها ذكره تفريعا على مسئلة المختصر ايضا قال شيخ الاسلام ابو بكر المروف بخواهر زاده في شرح كتاب الشرب قالوا هذا فصل لم يذكره محمد في الكتاب فلا بد من معرفته وسوان الرجل اذا احيى ارضا ميتة باذن الامام عند الكل وغير اذن الامام عند ابي يوسف وقد فرغها ولم يرها صالحة للزراعة فتركها فجاء اجل وزرعها هل يكون